

مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2007

القرار ١٧٤٥ (٢٠٠٧)

الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن فـي جلسته ٥٦٤٣ المعقـودة في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، لا سيما قراراته ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ١٦٧٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ١٦٩٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، و ١٧٠٣ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ١٧٠٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/50)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه الكامل بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وبتعزيز الاستقرار الطويل الأمد في ذلك البلد،

وإذ يثني على تيمور - ليشتي شعبا وحكومة لعملها المتواصل من أجل التغلب على التحديات السياسية التي تواجهها ولسائر الخطوات التي تتخذها من أجل إجراء الحوار الوطني وتحقيق المصالحة السياسية، **وإذ يشجع** جميع الأطراف على مضاعفة جهودها في هذا الصدد،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام استقلال الجهاز القضائي ومسؤوليته، **وإذ يرحب** باقتناع زعماء تيمور - ليشتي بالحاجة إلى العدالة وتصميمهم على مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب،



وإذ يعرب عن القلق إزاء هشاشة وتقلب الحالة الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية في تيمور - ليشتي، **وإذ يرحب** بالجهود الأولية المبذولة في القطاع الأمني،

وإذ يحيط علما برسالة مشتركة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام (S/2006/1022) من الرئيس غوسماو، ورئيس الوزراء راموس - هورتا ورئيس البرلمان الوطني غوتيريس، يطلبون فيها تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بوحدة شرطة مشكَّلة إضافية،

وإذ يكرر تأكيد رأيه أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة ستكون خطوة هامة في عملية تعزيز الديمقراطية في تيمور - ليشتي،

وإذ يرحب باعتماد القانون المتعلق باللجنة الوطنية المعنية بالانتخابات، وكذلك القانون المتعلق بالانتخابات البرلمانية والرئاسية، **ويشجع** على اتخاذ إجراءات إضافية، بما في ذلك إجراء التعديلات الضرورية، وتنفيذ إطار تنظيمي مناسب، والتحضيرات اللوجستية التي ينبغي القيام بها بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي،

وإذ يرحب كذلك باتخاذ برلمان تيمور - ليشتي في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لقرار اعتمد بموجبه توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة والتوصيات الإضافية للجنة البرلمانية المخصصة، **ويلاحظ** الإجراءات التي اتخذها حكومة تيمور - ليشتي حتى الآن، بما في ذلك إقامة عدد من الإجراءات القضائية فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦، **ويلاحظ كذلك** الحاجة إلى مواصلة الجهود لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق،

وإذ يشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لـ ''الاتفاق المتعلق بإعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية التيمورية ووزارة الداخلية وإعادة تنظيمهما وإعادة بنائهما''، المبرم بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل لمواصلة نشر قوة الأمن الدولية استجابة لطلبات حكومة تيمور - ليشتي، ولأنشطتها الرامية إلى دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في مجال استعادة وصون القانون والاستقرار ،

وإذ يلاحظ مع التقدير توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة تيمور - ليشتي، والأمم المتحدة وحكومة أستراليا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تقضي بإنشاء منتدى تنسيق ثلاثي لتعزيز الأنشطة الأمنية،

وإذ يشير إلى أن مظاهر التحديات الحالية في تيمور - ليشتي، وإن كانت ذات طبيعة سياسية ومؤسسية، فإن الفقر وما يرتبط به من حرمان أسهما كذلك في هذه التحديات، **ويشيد** بشركاء تيمور - ليشتي الثنائيين ومتعددي الأطراف لما يقدمونه من مساعدة قيِّمة، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، **ويُقر** بالتقدم في تطوير العديد من جوانب الحكم في تيمور - ليشتي،

وإذ يرحب بالاتفاق بين حكومة تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير الدعم التقني، بدعم من المانحين، من أجل تعزيز تدابير الشفافية ومكافحة الفساد،

وإذ يحيط علما بتوجيه نداء موحد في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية واحتياجات الحماية القائمة لفترة ستة أشهر بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بما في ذلك توفير المساعدة الإنسانية للمشردين في الداخل بهدف تيسير عودهم ونقلهم وإعادة إدماجهم،

وإذ يعيد تأكيد قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛

٢ - **يقرر** أن يزيد قوام القوة المأذون به لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بما لا يزيد على ١٤٠ فردا من أفراد الشرطة لإتاحة نشر وحدة شرطة مشكلة إضافية لتعزيز صفوف وحدات الشرطة المشكَّلة القائمة لا سيما خلال فترة ما قبل الانتخابات وما بعدها؛

٣ - **يرحب** بتوقيع الترتيب التقني العسكري بين الأمم المتحدة وأستراليا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الذي تتولى بموجبه قوة الأمن الدولية كفالة حماية مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها وكذلك بناء قدرة رد سريع للشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي؛

٤ - **يطلب** إلى حكومة تيمور - ليشتي أن تقوم، تساعدها في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بمواصلة العمل لإجراء استعراض شامل لدور قطاع

الأمن واحتياجاته في المستقبل بما في ذلك وزارة الداخلية، والشرطة الوطنية التيمورية، ووزارة الدفاع، وقوات الدفاع الوطنية التيمورية؛

٥ - **يؤكد** ضرورة عقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعلومات، **ويرحب**، في هذا الصدد، بإنشاء منتدى ثلاثي للتنسيق يضم مشاركين من حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوة الأمن الدولية، من أجل مواصلة التنسيق؛

٦ - **يهيب** بجميع الأطراف في تيمور - ليشتي التقيد بمبادئ نبذ العنف والعمليات الديمقراطية والقانونية لكفالة أن تفضي الانتخابات المقبلة إلى توحيد الصفوف وتساهم في التقريب بين سكان تيمور - ليشتي، **ويشجع** جميع الأطراف التيمورية على كفالة إجراء انتخابات حرة وعادلة وسلمية واحترام الجدول الزمني لعمليات الاقتراع، الذي وضعته اللجنة الوطنية المعنية بالانتخابات؛

٧ - **يحيط علما** بعمل فريق التصديق المستقل التابع للأمم المتحدة، **ويشجع** على تنفيذ توصياته الرئيسية لكفالة مصداقية العملية الانتخابية، **ويشجع أيضا** المجتمع الدولي على المساعدة في هذه العملية بوسائل منها مراقبة الانتخابات؛

٨ - **يهيب** بجميع الأطراف في تيمور - ليشتي، ولا سيما الزعماء السياسيين، مواصلة العمل معا في روح من التعاون والتراضي بهدف تعزيز التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي في السنوات الأخيرة وتمكين البلد من الانتقال إلى مستقبل سلمي وأكثر ازدهارا؛

٩ - **يؤكد** أهمية الجهود الجارية من أجل تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بأحداث عام ١٩٩٩ والفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٦، بما في ذلك متابعة تقرير لجنة التحقيق الخاصة المستقلة، **ويشجع**، في هذا الصدد، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في جهودها المتواصلة من أجل دعم الحوار الوطني، والمصالحة السياسية وتعزيز نظام العدالة؛

١٠ - **يدعو** بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فضلا عن جميع الشركاء المعنيين لدعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات ذات الصلة وفي تصميم سياسات للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي؛

١١ - **يحث** الشركاء في التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة توفير الموارد والمساعدة اللازمة للتحضير للانتخابات

المقبلة ولسائر المشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، **ويدعو** مجتمع المانحين الدوليين إلى النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في النداء الموحد لعام ٢٠٠٧ لفائدة تيمور - ليشتي؛

١٢ - **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ كمسألة شاملة خلال كامل فترة ولايتها، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يضمِّن تقريره إلى مجلس الأمن التقدم المحرز بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وجميع الجوانب الأخرى المتعلقة بوضع المرأة والفتاة، لا سيما فيما يتعلق بضرورة حمايتهن من العنف القائم على نوع الجنس؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال الكامل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وإبقاء المجلس على علم بالمسألة، **ويحث** جميع البلدان المساهمة بوحدات وبقوات شرطة على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لكفالة المساءلة الكاملة في حالات قيام الأفراد التابعين لها بمثل هذه التصرفات؛

١٤ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام إطلاع المجلس عن كثب وبانتظام على التطورات في الميدان، لا سيما حالة التحضيرات للانتخابات المقبلة والحالة الأمنية وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون ٦٠ يوما بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تيمور - ليشتي، يتضمن توصيات بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوامها وأن يقدم تقريرا في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما قبل انتهاء الولاية الحالية وتقارير أخرى حسب الاقتضاء ومتى اقتضت الضرورة ذلك؛

١٥ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
